الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علـــــوم اقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فـــرع: علـــــوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

عنوان الموضوع:

مساهمة التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة 52012-2018-

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطلبة:

- بركاتي نور الهدى
- دولة فتيحة

تحت إشراف :

د. غفصي توفيق

السنة الجامعية: 2020-2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علـــــوم اقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فـــرع: علـــــوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

عنوان الموضوع:

مساهمة التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة 52012-2018-

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطلبة:

- بركاتي نور الهدى
- دولة فتيحة

تحت إشراف :

د. غفصي توفيق

السنة الجامعية: 2020-2021

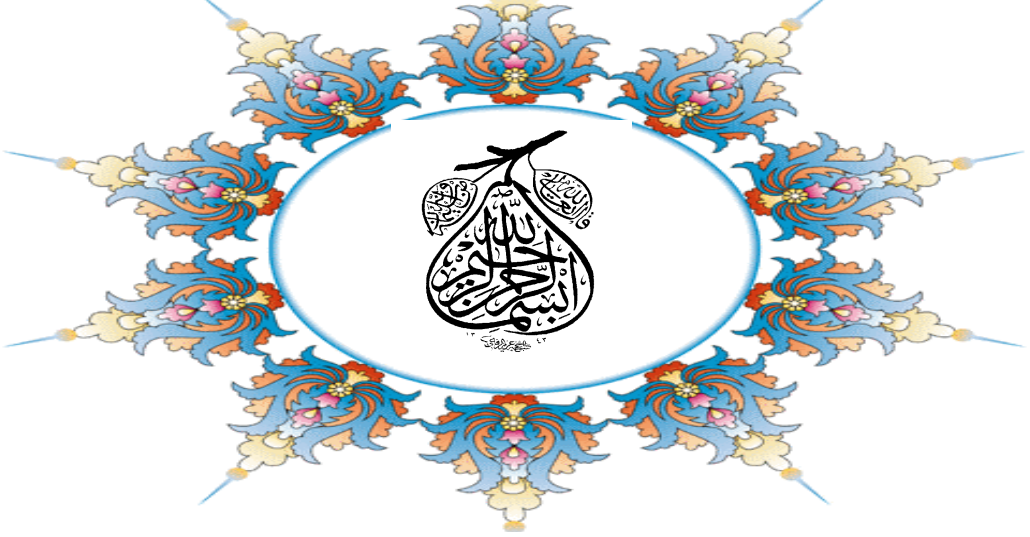

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا في دراستنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع، وعلمنا ما لم نكن نعلم وكان فضله علينا عظيما.

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل، نتوجه بجزيل الشكر وخالص الامتنان والتقدير إلى **الأستاذ الفاضل "د. غفصي توفيق"** ، لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى وقته الثمين الذي خصصه لمراجعتها وتقييمها، وعلى كل نصائحه وملاحظاته القيمة، فجزاه الله عنّا خير الجزاء.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أفراد كلية العلوم الاقتصادية عامة والى جميع الأساتذة والزملاء تخصص إقتصاد دولي خاصة، الذين مدوا لنا يد العون وساهموا في هذا العمل سواء بمعلومة وتوجيه أو دعم وتشجيع.

****نور الهدى*فتيحة****

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من كان لي حافزا للعلم والمثابرة إلى أبي الغالي محمد حفظه الله الذي لم يبخل علي بعطفه وحنانه ودعمه المادي والمعنوي ولطالما تمنى وانتظر هذا اليوم أطال الله في عمره؛

وإلى التي غمرتني بلطفها ودعوتها تاج رأسي أمي صليحة رعاها الله وأطال في عمرها؛

إلى جميع أخواتي من كبيرهم إلى صغيرهم

إلى صديقتي و زميلتي في هذا العمل المتواضع : دولة فتيحة.

إلى جميع صديقاتي في الجامعة؛ ، و كل من نسيهم قلمي و لم ينساهم قلبي

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

وصلى اللهم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم إلى يوم الدين.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول والأشكال	-
المقدمة	أ- ج
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية	
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	06
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها	06
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	08
المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية	18
المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية	21
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وكذا النمو الاقتصادية	21
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية	24
المطلب الثالث: سياسات التنمية الاقتصادية	25
المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية	31
المطلب الأول: نظرية التجارة والتنمية الاقتصادية	31
المطلب الثاني: التجارة الخارجية كآلية للنمو	32
المطلب الثالث: مساهمات التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية	33
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: ميزان المدفوعات وتطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2015 – 2019م)	
تمهيد	38
المبحث الأول: ميزان المدفوعات	39
المطلب الأول: مفهوم ومكونات ميزان المدفوعات	39
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميان المدفوعات	42
المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	43
المبحث الثاني: واقع الصادرات في الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (2015-2019)....	45

المطلب الأول: تطور الصادرات في الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (2015-2019).....	45
المطلب الثاني: تحليل النتائج	46
المبحث الثالث: تحليل المؤشرات الاقتصادية للفترة (2010- 2018)	48
المطلب الأول: تحليل تطور ميزان المدفوعات	48
المطلب الثاني: تحليل تطور ميزان المدفوعات	51
خلاصة الفصل	55
الخاتمة	57
قائمة المراجع	60
الملاحق	-
الملخص	-

المقدمة

مقدمة:

إن التجارة الخارجية هي عبارة عن عملية مبادلة السلع والخدمات بين دول العالم، والتجارة الخارجية لها أهمية بالغة في الاقتصادي العالمي، ففي الفترات التي يتعذر فيها تبادل السلع والخدمات خلالها نلاحظ إنخفاظا ملموسا في المستوى المعيشي فإن التجارة الخارجية ما هي إلا مجموعة من العلاقات التي تربط بين أعوام الاقتصاديين المقيمين والغير مقيمين، وذلك في الواقع الحالي للهياكل الاقتصادية وإن الجزائر هي كسائر دول العالم الثالث عرفت تحولات اقتصادية هامة بعد استقلالها بعدما اعتمدت في تسيير اقتصادها على المنهج الاشتراكي والمركزي الموجه الذي لم يحقق مكانة المخططات التنموية الاقتصادية تهدف إليه، فلجأت إلى صندوق النقد الدولي والذي فرض عليها شروطا كانت مجبرة على تطبيقها، وذلك خلال الفترة الزمنية قاربت 10 سنوات من أجل تحقيق أهداف برنامج الإصلاح بغية الانتقال إلى نظام اقتصادي جديد.

كما أن التجارة الخارجية هي أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيم مضافة جديدة، والتي يعبر عنها بصادرات من السلع والخدمات.

ولقد استمدت سياسة التجارة الخارجية إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم وإيجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين التي تقوم على أساس الكفاءة وتحقيق المصالح المشتركة إلى جانب تعزيز آلية السوق وتشجيع المبادرات الفردية.

هدف سياسة التجارة الخارجية لأي بلد هو العمل على تحقيق المصلحة القومية في نشاط التجارة الخارجية ومن خلالها نجد أن كل الدول تولي اهتماما كبيرا بسياستها التجارية من أجل تطوير وسائلها لخدمة اقتصادها بسبب التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم التي تهدف إلى تحرير المبادلات التجارية.

الإشكالية:

إن التجارة الخارجية لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية الداخلية والخارجية ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما أثره الذي ساهمه التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة (2012-2018)

الأسئلة الفرعية:

1-ما مفهوم التجارة الخارجية وما أهميتها.

2-ما المقصود بالتنمية الاقتصادية وما هي أهم سياساتها.

3-ما هي العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات.

الفرضيات:

- إن التجارة الخارجية تشكل عاملاً بالغ الأهمية بالنسبة لتمويل وتقديم التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.
- العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات (التضخم، معدل النمو، الناتج المحلي، اختلاف أسعار الفائدة وسعر الصرف).

أسباب اختيار الموضوع:

ميولي الذاتي إلى جوانب التجارة الخارجية للتعرف على أثر التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث:

- لكون التجارة الخارجية عنصر أساسي وفعال في اقتصاد الدولة.
- معرفة إذا كانت التجارة الخارجية جزائرية تساهم في تحقيق جلة التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث:

- مدى تأثير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية.
- معرفة السياسة التنموية للجزائر والتعرف على مدى نجاحها.
- تشخيص أهم السياسات التجارية الخارجية الجزائرية.

المنهج المتبع:

لقد اعتمدنا في موضوعنا على منهج وصفي تحليلي لأنه يتلائم لتحليل الحقائق التي تعالج موضوعنا وذلك في الجانب النظري، بالإضافة إلى دراسته الإحصائية في الجانب التطبيقي.

صعوبات البحث:

- صعوبة وجود إحصائيات شاملة تخدم هذا الموضوع بشكل واسع.
- صعوبة تطبيق إحصائيات التي تخدم هذا الموضوع خلال الفترة (2012- 2018م)

تقسيم البحث:

لقد قسمنا موضوعنا إلى فصلين:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، حاولنا من خلال **المبحث الأول** التعرف على ماهية التجارة الخارجية وأهميتها، وأهم نظرياتها وسياساتها، **والمبحث الثاني** تطرقنا إلى تعريف التنمية الاقتصادية وأهميتها وأهم سياساتها، ولقد حاولنا في **المبحث الثالث** التطرق إلى طبيعة العلاقة بين التنمية والتجارة الخارجية.

أما **الفصل الثاني** جاء بعنوان ميزان المدفوعات وتطور الصادرات خارج المحروقات وحاولنا من خلال **المبحث الأول** التعرف على ميزان المدفوعات ومكوناته **والمبحث الثاني** واقع الصادرات في الجزائر خارج المحروقات.

وختمنا بحثنا كباقي البحوث العلمية، بخاتمة، وأدرجنا في نهاية البحث قائمة المراجع والمصادر المعتمدة في الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

يعد التبادل التجاري بين الدول، حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، بحيث يوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، أين يتمثل التجارة الخارجية همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق التجارة الخارجية، وبينها وبين العالم الخارجي كالتجارة الخارجية، فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرع من فروع الاقتصاد الوطني ويعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة.

وقد تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد ولها دور مهم في اقتصاديات دول العالم، وأصبحت تشكل أحد الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية العالمية، من خلال هذا المبحث سنحاول إبراز مفهوم التجارة الخارجية، أهميتها، نظرياتها، سياساتها.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها.

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض أهم التعاريف التي حظيت بها التجارة الخارجية وكذا التطرق إلى أهميتها.

أولا: تعريف التجارة الخارجية:

لقد تعددت تعارف التجارة الخارجية، يمكن أن نذكر منها:

التعريف الأول: هي مجموعة من المعاملات الاقتصادية الدولية التي تشمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة وحركة رؤوس الأموال والتكنولوجيا التي تعبر الحدود الإقليمية للدول المختلفة في العالم[1].

التعريف الثاني: التجارة الخارجية تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات[2].

التعريف الثالث: التجارة الخارجية هي تداول السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين المتعاملين الاقتصاديين داخل الدولة أو خارجها باستعمال النقود[3].

---

[1] – مراد عبدات، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه العلوم التسيير، قسم العلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص2.

[2] – عاشور سميرة، دور الضمانات في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر لفترة (2005–2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص08.

[3] – بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص13.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التجارة الخارجية على أنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة في عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة الأطراف.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد وتتمثل أهمية التجارة الخارجية في تحقيق ما يلي:

- يمكن للتجارة الخارجية أن تمد المنافذ الخارجية "الأسواق الخارجية" بالفائض السلعي والذي يمكنه أن يحول الموارد الإنتاجية العاطلة إلى موارد عاملة منتجة[1].
- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق الخفض في السلع للدولة فيها ميزة سببية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل الوطني وزيادة الرفاهية.
- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي[2].
- زيادة الدخل الوطني من خلال الاعتماد على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل.
- توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.
- تأمين المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية التي تحتاجها الدول النامية مثل رؤوس الأموال ومصادر العملات الأجنبية والتكنولوجيا والإدارة الحديثة التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني[3].

---

[1] – سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص11.

[2] – مراد عبدات، مرجع سابق، ص04.

[3] – نصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، أطروحة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص72.

-تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

-تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب[1].

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

ظهرت هذه النظريات في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ونشأت هذه النظريات في الواقع كرد فعل على مذهب التجاريين الذي يقوم بفرض القيود على التجارة بغية الحصول على أكبر كمية من المعدن النفيس الذي يعتبر مقياس الدولة آنذاك وتتجلى هذه النظريات فيما يلي[2]:

أولا: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية

1/ آدم سميث ونظرية التكاليف المطلقة:

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما يعرف بالميزة المطلقة.

وقد افترض آدم سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير هذه السلعة وتستورد السلعة الأخرى، وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار الوقت

[1] – رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص57.

[2] – رشاد العطار وآخرون، الطبعة الأولى، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص21-22.

اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.

فمثلا إذا كان يلزم الإنتاج وحدة طعام (10) ساعات عمل في حين أن إنتاج وحدة واحدة من الملابس يلزمها (30) ساعة عمل فإن ذلك يعني أن كل 3 وحدات من الطعام تعادل وحدة واحدة من الملابس والفرضية الضمنية هنا أن العمل هو العنصر الأساسي الإنتاجي الوحيد وبالتالي فإن كلفة العمل تقيس كلفة الإنتاج الإجمالية، ومن جهة أخرى فإن ميكانيكية جهاز السوق الحر والمنافسة داخل الاقتصاد ستضمن بقاء معدل السلع.

ولذلك فإن المنافسة السوقية وقابلية العمل للتحرك بين الصناعات تضمن تبادل السلع وفقا لكلفتها من العمل مع مراعاة عامل أساسي وهو إمكانية انتقال العمل بحرية بين الصناعات أما في حالة عدم إمكانية انتقال العمل بسهولة بين الصناعات فإن نظرية التبادل المبنية على قيمة العمل لا تثبت، وذلك لاختلاف أجر العمل من صناعة لأخرى[1].

2/ نظرية التكاليف النسبية وريكاردو:

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنجليزي الكبير ريكاردو بنسق النظرية السابقة وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية 1817، الاقتصاد السياسي والضرائب، حيث أعلن في الفصل السابع في كتابه عن قانون الميزة النسبية المشهور.

وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس كل الدول تستطيع أن يكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها وذلك بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير الكفؤة أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفرة في التكاليف، كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا و بالطبع لا يمكن في هذه الحالة استخدام نظرية القيمة المطلقة لتفسير

[1] – رشاد العطار وآخرون، الطبعة الأولى، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص 21–22.

التجارة الخارجية الدولية وبالتالي يبرز السؤال التالي: كيف تستطيع هذه الدول الأقل كفاءة منافسة الدول الصناعية المتقدمة؟

إجابةُ هذا السؤال تكتسب أهمية في ضوء التذمر المستمر من قبل ممثلي الدول النامية بأن صناعتهم أقل كفاءة من تلك في الدول الصناعية المتقدمة وبالتالي فإنهم يجادلون بأن على هذه الدول النامية أن تعمل على حماية صناعتها من هذه المنافسة غير العادية، وقد جاء جوهر الميزة النسبية لريكاردو لإلقاء الضوء على هذا السؤال الهام وجه التحديد، وقد بين ريكاردو في كتابه المذكور (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) أن شرط توفر ميزة مطلقة للدول في إحدى السلع ضروريا لكي تحقق هذه الدول مكاسب من الدخول في التجارة الدولة، بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه "ريكاردو" "بالميزة النسبية" في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها وبالتالي فإن قيام التجارة المريحة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة.

ولذلك يمكن للدولة أن تحقق مكاسب من التجارة حتى ولو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين[1].

3/ جون ستوارت ميل ونظرية القيم الدولية:

جاءت نظرية ميل مكملة لنظرية ريكاردو فقد كان اهتمام "جون ستوارت ميل" منصب على جانب الطلب في التجارة الدولية، وهو ما أهمله تحليل "ريكاردو" وبصفة خاصة عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا وحسب رأي "ميل" فإن نسبة التبادل سوف تقع داخل الحد وبالتالي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين وبمعنى آخر ستقع بين نسبتي التبادل الداخليتين في كلتا الدولتين، وتتحدد بالطلب المتبادل للدولتين كما أوضح أن القيمة الدولية للسلعة ستحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل.

[1] – رشاد العطار وآخرون، مرجع سابق، 25-26.

وحسب جون ستوارت ميل فإن توزيع النقد يتوقف على عاملين أساسيين هما:

-حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين.

-مرونة الطلب.

وقد استخلص ميل إلى كون نسبة الاستبدال تميل إلى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على السلع الدولية الأخرى الأقل مرونة، هذا معناه أن حجم الطلب لا يتأثر بتغير السعر والعكس في حالة السلع التي يكون عليها الطلب مرنا[1].

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية:

أوضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة سواء تمثلت في نفقات العمل وحده أو عناصر الإنتاج مجتمعة، لكن هذه النظرية لا توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية في هذه البلاد، لقد قامت النظرية السويدية بتقديم هذا التفسير بواسطة الكاتبين الشهيرين "هيكشر وبريل أولين".

1/ النظرية السويدية (هيكشر وأولين):

ترجع نظرية هيكشر وأولين بسبب قيام التجارة الدولية كما لاحظ التقليديون بحق إلى اختلاف النفقات النسبية، لكنهما يضيفان اختلاف النفقات النسبية يرجع إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، وذلك نظرا لأن عناصر الإنتاج لا تتوفر بنفس الدرجة في جميع الدول فيترتب عن ذلك تفاوت درجة عناصر الإنتاج بين الدول، الأمر الذي سبب اختلاف أسعار هذه العناصر من دولة إلى أخرى ويتسبب ذلك في اختلاف تكاليف الإنتاج النسبية من دولة إلى أخرى وتقاس درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر إنتاجي ما بالمعادلة التالية[2]:

[1] – سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002-2003، ص18-19.

[2] – السيد محمد السرتي، مرجع سابق، صي87- 3.

الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج = عرض هذا العنصر

عرض عناصر إنتاج أخرى

وقد اعتمدت نظرية هكسر وأولين على مجموعة من الفروض في حين أنها لم تلتزم بفرض الكلاسيك القائل أن قيم السلعة تتحدد بقيمة العمل المبذول في إنتاجها لذلك تسقط هذا الفرض من قائمة الفروض الموضحة في النظرية الكلاسيكية ونضيف الفروض القائمة وهي كالتالي:

- إن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في بلد واحد فدوال الإنتاج بالنسبة لأي سلعة إذن واحدت في البلد الواحد وقد تكون في البلدان المختلفة وقد لا تكون.
- أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج.
- أن أذواق المستهلكين معطاة بحيث أنه لا يترتب على التجارة الدولية أي تغير في هذه الأذواق، وأن هذه الأذواق لا تختلف كثيرا من بلد لآخر.
- أن نمط توزيع الدخل معطى ومعروف بشيء من التفصيل، فدالة الإنتاج تعني تلك العلاقة القائمة فيها بين كمية الإنتاج من سلعة معينة وبين الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج المختلفة بما فيها المدخلات الوسيطة.

2/ انتقادات نظرية هيكشر وأولين:

- تركز اهتمام هذه النظرية على الندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج على الجانب الكمي وأهملت الجانب النوعي لهذه العناصر.
- تفرض هذه النظرية تجانس عوامل الإنتاج في جميع البلدان غير أن هذا الافتراض غير واقعي لأن هذه العوامل غير متجانسة ومتنوعة وتختلف باختلاف البلدان، كما أنه لا

يمكن أن تتساوى نسب مزج هذه العناصر عند إنتاج منتوج معين في بلدان مختلفة نظرا لتفاوت التقني والفني الموجود بينهما[1].

- إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي فقد اشتركت النظرية مع نظرية النفقات النسبية في إهمال إمكانية تحرك عناصر الإنتاج على المستوى الدولي.
- إمكانية اختلاف أساليب الإنتاج للسلعة الواحدة نجد أن نظرية "هيكشر وأولين" افترضت تماثل دالة الإنتاج السلعة الواحدة، لكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث أن دالة إنتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة إلى أخرى وليست متماثلة وهذا ما يسمى بلغز اليونتيف.
- نتائج تحليل اليونتيف وهو اقتصادي أمريكي قام بدراسة تحليله على صادرات وواردات أمريكا وذلك كتطبيق مباشر لنظرية "هيكشر وأولين" والمفروض نظريا أنه حسب هذه النظرية أن أمريكا لديها وفرة نسبية في عنصر رأس المال وبالتالي تنتج وتصدر سلع كثيفة رأس المال، لدى أمريكا ندرة نسبية في عنصر العمل لذلك فإنها تستورد سلع كثيفة العمل، ولكن نتائج الدراسة أثبتت أن صادرات أمريكا كلها سلع كثيفة العمل، أما وارداتها كلها سلع كثيفة رأس المال وهذه نتيجة عكسية للنظرية وهذا ما يسمى يلغو البونتيف[2].

ثالثا: النظرية الحديثة للتجارة الخارجية:

1/ نظرية ستيفان ليندر والتبادل الدولي:

لقد اهتم ليندر بالإطار الديناميكي للتجارة الخارجية وركز على الوضع الاقتصادي والآثار المترتبة على التبادل الدولي واعتبر أن الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للصادرات والواردات المحتملة.

[1] – محمود يونس، الاقتصاد الدولي، المعارف العربية، مصر، ص78.

[2] – السيد محمد أحمد السرياتي، مرجع سابق، ص103-104.

1-1-الطلب المحلي:

لقد فرق ليندر في تفسيره للتبادل الدولي بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية، فحسب رأيه فإن تجارة المنتجات الصناعية تقوم بين الدول متقدمة وأخرى متخلفة ويرجع ذلك إلى عوامل أخرى بخلاف التفاوت في هبات الموارد.

والمبدأ الأساسي لنظرية "ليندر" هو وجود طلب محلي على السلع (سواء لأغراض الاستثمار) يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة.

1-2-كثافة التجارة في السلع المصنوعة:

كثافة التجارة في مفهوم "ليندر" هي المقياس لحجم التجارة بين الدول بعد استبعاد تأثير حجم الدول على حجم التجارة بينها وتقاس كثافة التجارة بميل البلاد المختلفة للاستيراد من بعضها ويمكن القول أنه كلما تشابه هيكل الطلب في البلدين كانت التجارة المختلفة بين هذين البلدين أكثر كثافة.

1-3- آثار قيام التبادل الدولي:

يفرق "ليندر" في هذا المجال بين نوعين من البلاد، البلاد التي تتمتع اقتصاداتها بالقدرة على التكيف للوضع الجديد بإعادة تخصيص الموارد، والبلاد التي لا تتمتع بهذه القدرة ويمكن أن نطلق على النوع الأول البلاد المتقدمة والنوع الثاني البلاد المتخلفة والسبب في التفرقة في مجال بحث أثر التبادل الدولي هو أن الأثر يختلف كما ونوعا باختلاف درجة مرونة الهيكل الاقتصادي.

2/ **فرنون ودورة حياة المنتوج:**

بالرغم من قوة النظرية الكلاسيكية التي تغزو التجارة بين الدول إلى الاختلافات التكنولوجية إلا أن أحد محددات هذه النظرية يكمن في اعتمادها الأسلوب الساكن في تقدير الميزة النسبية وأنماط التجارة، فالميزة التكنولوجية غير ساكنة وقابلة للتغير مع الزمن في ظل سيولة انتقال

التكنولوجيا عبر الدول، وقد قام الاقتصادي "فرنون" بتطوير نموذج تحليل ديناميكي لميزة النسبة فهو يستند إلى فكرة الاحتكار التكنولوجي المرتبط بالاختراع ويركز على السلعة الجديدة في حد ذاتها وعلى مراحل دورتها ويفرق "فرنون" بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن إنتاج المنتوج وهي كما يلي[1]:

2-1- مرحلة الإنتاج:

يبدأ صنع هذا المنتوج في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يصاحب هذا المنتوج نوع من عدم التأكد حيث يجعل تسوقه في السوق المحلي وتكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.

2-2- مرحلة الانتشار:

يبدأ المنتج بالتنوع، ومن هنا تبدأ الولايات المتحدة بالتصدير بعض الكميات من السوق المحلي إلى السوق الخارجي وبالتحديد أن تستثمر في إنتاج هذا الإنتاج في الدول الصناعية ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

2-3- مرحلة النمطية الشديدة:

في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة كما أن سوقه أصبحت معروفة بالكامل وهذا يبدأ التفكير في إقامة مشاريع بعض الدول النامية وذلك بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف قطع الغيار ومعدات الصيانة.

نستنتج من خلال المراحل السابقة أن إنتاج منتوج جديد يبدأ في التحفظ بالميزة النسبية لهذا المنتوج، ثم يبدأ انتشار فنون وتقنيات إنتاج المنتوج الجديد وبعدها تقوم المنافسة بين الدول وبالتالي تدفع الشركات صاحبة التجديد الجديد في التفكير في استثمار هذا المنتوج في الدول النامية للاستفادة من انخفاض تكاليف اليد العاملة.

[1] - جون هيدرسون وآخرون، العلاقة الاقتصادية الدولية، ترجمة عبد الله المنصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987، ص 135.

3/ نظرية التبادل اللامتكافئ:

إن من شأن التبادل الدولي أن يعود بالنفع على أطرافه حسب النظرية الكلاسيكية وكذا التوفر النسبي لعوامل الإنتاج وكذا من شأنه أيضا أن يؤدي إلى تقارب مستويات الدخول إلى الدول النامية.

ولكن في الواقع التبادل الدولي لم يكن كذلك لا في الماضي ولا في الحاضر، لذا فلا بد من النظر اليد في إطار اللاتكافؤ بين أطرافه وذلك هو أساس نظرية اللامتكافئ[1].

3-1- الصياغة الأولية لنظرية التبادل اللامتكافئ:

منذ الخمسينات ظهر في كتابات بعض الاقتصاديين ومن بينهم "ميرنال" وغيرهم أن الدول المتخلفة تمثل الطرف الأضعف في عملية التبادل بمعنى أن تبادل مجموعة الدول المتقدمة والدول المتخلفة هو تبادل اللامتكافئ.

لقد أوضح "مردال" أن التبادل الدولي لا ينتج عنه اتجاه نحو التساوي في الدخول كما تقول النظرية الكلاسيكية والسويدية وأنه ما تقول به هذه النظريات يرجع إلى أهم الفروض لهذه النظريات وهي كالآتي:

- فرض التوازن المستقر.
- فرض انسجام المصالح.
- فرض المنافسة الكاملة.

يستنتج ميردال أنه إذا نظرنا إلى العملية الاقتصادية كعملية تراكمية، وإذا رفضنا فرض المنافسة الكاملة فإن النتيجة المنطقية هي ازدياد اللامساوات بسبب عدم التكافؤ بين طرف التبادل.

[1] – محمود يونس، دار المعارف المغربي، مصدر 1999، ص91.

3-2- الصياغة الحديثة لنظرية التبادل اللامتكافئ:

تعتبر نظرية التبادل اللامتكافئ أحدث نظرية نتناول فيها تفسيرا للتجارة الخارجية فحسب "ريكاردو" فإن التبادل هو أساس تبادل كميتين متساويتين لكنهما يختلفان في قيمة الاستعمال، أي أن هذه الأشياء موضوع التبادل تحتوي على نفس الكمية من العمل، ووفقا لنظرية العمل فالقيم تكون لهما قيمة واحدة لكنهما تمثلان قيم استعمال مختلفة، وهذا الاختلاف في قيم الاستعمال بالنسبة لطرفي التبادل هو أساس ما يحققاه من نفع والتبادل المتكافئ يعني أن المنتجات لا تتبادل عند قيمها.

3-2-1- التبادل اللامتكافئ عند إيمانويل: يميز التبادل بصورتين مختلفتين

فالصورة الأولى: تكون الأجور في البلدين واحدة ولكن التركيب العضوي يختلف لرأس المال يختلف من بلد لآخر وبفعل قانون تحويل القيمة إلى أسعار الإنتاج فإن الساعة من العمل الكلي للبلد الذي يرتفع فيه التركيب العضوي لرأس المال (أولا وهو البلد المتقدم) تحصل على منتجات أكثر في السوق العالمية مما تحصل عليه ساعة من العمل الكلي للبلد الذي ينخفض فيه التركيب العضوي لرأس المال، أي أن إنتاجية العمل يترتب عليها اختلافات في معدلات مبادلة ساعة من العمل الكلي في البلدين، ويرى البعض أن عدم التكافؤ يبرره في هذه الحالة تفاوت الإنتاجية.

أما الصورة الثانية: فيتم التبادل بين دول تتساوى فيها التركيب العضوي لرأس المال في البلد ولكن يختلفان من حيث معدلات الأجور، ويكون النشاط الإنتاجي في البلدين متشابه حيث أن طرق الإنتاج تكون متشابهة، وذلك في ظل تساوي التركيب العضوي لرأس المال.

وبالرغم تشابه طرق الإنتاج فإن المعدلات تكون مختلفة بحيث أن معدل الأجر في البلد المتقدم أكبر من معدل الأجر في البلد المتخلف[1].

3-2-2- التبادل اللامتكافئ عند سمير أمين:

لقد انطلق سمير أمين في دراسته لظاهرة التجارة الدولية من كون المبادلات التجارية بين الدول المتقدمة والمتخلفة هي مبادلات لا متكافئة، وذلك بسبب اختلاف مستويات الأجور، بحيث يجعل نقل القيم من الدول المتخلفة اتجاه الدول المتقدمة، وأن التبادل غير المتكافئ هو أساس التطور الغير متكافئ ويرى أن الدول المتخلفة أمام طريق ألا وهو القطيعة مع السوق الرأسمالية العالمية، وأن أي محاولة للتنمية في ظل هذا النظام مالها الفشل.

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية

تعتبر السياسة التجارية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدول في الوقت الراهن، وسنحاول في هذا المطلب توضيح المعنى بالسياسة وأهدافها مع التطرق لحجج المدافعين على كل نوع

أولا: تعريف سياسة التجارة الخارجية

لقد تعددت تعاريف سياسة التجارة الخارجية على أنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا تحقيق النسبة الاقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الداخلي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة[2].

[1] – جودن عبد الحق، الاقتصاد الدولي، من مزايا النسبية إلى التبادل اللالامتكافئ، دار النهضة العربية، ط4، مصر، 1992، ص77-79-80-81.

[2] – شنيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يونس بن خدة، الجزائر، 2006، ص08.

التعريف الثاني: هي عبارة عن مجموعة الوسائل والطرق التي تقوم بها الدول لتعبر في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة[1].

التعريف الثالث: هي تلك القوانين والإجراءات التي تضعها الدولة بغرض التأثير على حجم ونوعية التجارة الخارجية[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف سياسة التجارة الخارجية على أنها مجموعة من القواعد والأدوات التي تنتجها الدولة في مجال التجارة الخارجية، لتعظيم عوائدها من خلال علاقتها التجارية مع باقي الدول.

ثانيا: أهداف سياسة التجارة الخارجية

تسعى التجارة الخارجية إلى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة إلى دولة أخرى، فهناك أهداف اقتصادية هادفة إلى تنمية الاقتصاد الوطني ومنها حماية الصناعات ونلخصها كما يلي:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من الإغراق.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد.
- التعامل مع التقلبات الخارجية بإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمي[3].
- زيادة موارد الدولة.
- حناية الصناعة الوليدة من المنافسة الأجنبية.
- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية.

---

[1] – محمد صفوت قابل، نظريات التجارة الدولية، مطبعة العشرى، ص 312.

[2] – شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص129.

[3] – حمشة عبد الحميد، دور احرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص12.

-دعم الصادرات.

ثالثا: أنواع السياسات التجارية

1/ سياسة حرية التجارة الخارجية:

تعريفها: يمكن تعريف حرية التجارة بأنها عبارة عن مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة لتعمل على زيادة تدفق التجارة عبر الحدود لتحقيق أهداف معينة، كما تسمى أيضا السياسة التحررية أو الحرية التجارية، وهي بمعنى إطلاق الحرية للتبادل وعدم تدخل الدولة فيه، أي على أن تطبيق هذه السياسة يعني قيام التخصص وتقسيم العمل على أساس اختلاف النفقات النسبية[1].

-الحجج المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية:

- الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج.
- الحرية تؤدي إلى انخفاض الأسعار الدولية.
- الحرية تحد من قيام الاحتكارات.
- الحرية نشجع التقدم الفني.
- الحرية تؤدي إلى توازن الإنتاج.
- الحرية تؤدي إلى المنافسة الدولية.
- الحرية تؤدي إلى إفقار الغير[2].

2/ سياسة حماية التجارة الخارجية:

تعريفها: يقصد بسياسة حماية التجارة الخارجية أن تقوم الدولة بوضع مجموعة من القوانين والسياسات بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية من المنافسة الأجنبية، وذلك من خلال فرض

[1] – مليك محمودي، دراسة قياسية للقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر 2012، ص21.

[2] – السيد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 126-127.

الرسوم الجمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية لأنشطتها المحلية من المنافسة الأجنبية[1].

-الحجج المؤيدة لحماية السياسة الخارجية:

- حماية الصناعات الناشئة.
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- الحماية بغرض تنويع الإنتاج.
- السياسة التجارية الاستراتيجية.
- معالجة البطالة.
- تحسين شروط التبادل الدولي.
- الحصول على الإيرادات لتمويل خزينة الدولة.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وكذا النمو الاقتصادي

الكثير من الباحثين والمتتبعين لموضوع التنمية الاقتصادية يقعون في مغالطات وأخطاء حول هذين المفهومين نظرا للتقارب اللغوي بينهما.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

التعريف الأول: هي العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه[2].

[1] – محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 318.

[2] – علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، مطبعة حوض الفرات النجف الأشرف، ط1، بغداد، العراق 2017، ص49.

التعريف الثاني: هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستوى الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا أفضل عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن[1].

التعريف الثالث: التنمية الاقتصادية تمثل ذلك التطور البياني أو التغير البياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير الموضوعة لتغير هيكل الاقتصاد الوطني التي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في فترة زمنية بحيث يستفيد منها الغالبة العظمى من الأفراد.

ثانيا: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي وهنا يمكن سرد البعض منها

التعريف الأول: هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين أو ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان[3].

التعريف الثاني: النمو الاقتصادي يمثل زيادة في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن.

[1] – محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر 2016، ص20.

[2] – مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2007، ص123.

[3] – محمود الوادي وآخرون، الأسس في علم الاقتصاد، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص331.

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف النمو الاقتصادي على أنه يمثل الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة من السلع الاقتصادية لسكانها وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية المبنية على التقدم التكنولوجي كتعديلات المؤسسة الإيدولوجية التي يحتاج الأمر إليها[1].

ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

على ضوء التعاريف السابقة نلاحظ أن مفهوم النمو الاقتصادي، والواقع أن ثمة اختلاف بين مفهومين، حيث أن النمو الاقتصادي هو زيادة في الناتج الوطني (الدخل) وبذلك فهو مفهوم كمي بين التنمية فهي عملية مستمرة تؤدي إلى إحداث تغيرات في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية قصد تحسين معيشة الأفراد، وبذلك فإن التنمية هي على خلاف النمو مفهوم نوعي وإن كان يعبر عنه كميا في غائب الأحيان[2].

ويجب التفرقة بين النمو والتنمية، فالنمو يقتصر على التغيرات التي تصيب الناتج الوطني، فهو يعني الزيادة في متوسط نصيب الفرد الحقيقي، دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية واقتصادية واجتماعية وعكسه الركود والكساد، فالنمو يمكن أن يتحقق من ضمن الدورة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة ضمن وضع ساكن (ستاتيكي)، وأفق زمني قصير، أما التنمية الاقتصادية فهي أشمل وتعني أكثر بمثير من النمو الاقتصادي فهي ظاهرة مركبة، تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي ومكون رئيسي من مكوناتها مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع المحلي والعلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي، وينتج عن ذلك زيادات تراكمية ومستمرة في مستوى دخل الفرد الحقيقي واقتران ذلك مع آثار إيجابية غير اقتصادية[3].

---

[1] – كريالي حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية العدد 45، 2010، كلية العلوم الاقتصادية، وهران، الجزائر، ص05.

[2] – فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، صبور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017، ص 2003.

[3] – ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص18.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية

أولا: أهمية التنمية الاقتصادية

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية في الأمور التالية:

إن التنمية الاقتصادية هي أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي، والابتعاد عن التبعية الاقتصادية والتبعية بأشكالها المختلفة نتيجة لتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها.

إن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، من خلال زيادة دخلهم، وتوفير فرص العمل لهم وبما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم[1].

إن التنمية الاقتصادية تعد أداة ووسيلة الاستقلال الاقتصادي، حيث نجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عنه انقضاء حالة التبعية هذه، بل إن التعامل التكنولوجي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها[2].

التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة ومن هذه العوامل الاقتصادية التي تساعده على زيادة حدة هذه الفجوة.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدول كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم ويمكن حصر أهم الأهداف في النقاط التالية:

-تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذات الإنسانية، وتحسين فرص العمالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية.

[1] – خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015، ص46.

[2] – بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 116-117.

- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة إفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.
- إزالة جميع المصادر الأساسية لبقاء التخلف منها الفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية.
- تهيئة سيطرة الإنسان على بنيته وإمكانيته وطاقته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه المنطق الصراع[1].
- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية.
- العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرخاء الاقتصادي[2]

المطلب الثالث: سياسات التنمية الاقتصادية

السياسة الاقتصادية مجموعة من القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه وهي من أهم الأساليب التي يجب أن يهتم بها كل اقتصادي ولذلك حاولنا التعرف على السياسة الاقتصادية من خلال العناصر التالية:

مفهومها، أهدافها بصفة عامة وكذا السياسة المالية والنقدية والسياسة التجارية بصفة خاصة.

أولا: مفهوم السياسة الاقتصادية وأهدافها:

1/ مفهوم السياسة الاقتصادية

هناك عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: تعتبر السياسة الاقتصادية مجموعة من القرارات التي تأخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في الاتجاه المرغوب فيه[3].

[1] – أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، دون دار النشر ، الجيزة، مصر، 2014، ص20.

[2] – شوقي أحمد، دنيا، التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي)، جامعة الأزهر، القاهرة، 2002، ص27.

[3] – عبد الحميد قدى، مدخل للسياسات الاقتصادية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص24.

التعريف الثاني: إن السياسة الاقتصادية تهدف على الأجل الطويل إلى الوصول إلى عدد من الغايات التي تشترك فيها كل السياسات الاقتصادية مثل: التضامن الوطني، العدالة الاجتماعية، ومستوى معيشة المواطنين، تختلف الغايات عن الأهداف فهذه الأخيرة تعتبر كمراحل توصل إلى غاية بينما الوسائل فهي تمثل الأدوات والأساليب التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف[1].

التعريف الثالث: السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعملها في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى[2].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة الاقتصادية هي كل التصرفات والإجراءات التي تقوم السلطات من أجل بلوغ أهداف معينة.

ثانيا: أهداف السياسة الاقتصادية

توجد عدة أهداف منها:

تحقيق النمو الاقتصادي: يعتبر من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، وهو لا يتحقق إلا إذا كانت القدرة متزايدة على إنتاج السلع والخدمات.

الاستخدام الكامل: وينكم التعبير عنه من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية بمعنى أن لا تبقى بعض الموارد معطلة[3].

استقرار الأسعار: وهو الهدف الذي يعبر عن رغبة المجتمع في تفادي الزيادة السريعة أو النقصان السريع في المستوى العام للأسعار.

[1] – عبد الحميد قدى، المرجع السابق، ص24.

[2] – عابد عبد الكريم عريسي، دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أبي بكى بلقايد، تلمسان، الجزائر 2011، ص 35.

[3] – عبد الحميد قدى، مرجع سابق، ص 34.

الكفاءة الاقتصادية: وهي الحالة التي يحدث فيها تطابق بين المجهودات والمستويات الإنتاجية التي توصل إليها المجتمع مع تلك المجهودات والمستويات الإنتاجية المرغوب فيها[1].

التوازن في ميزان المدفوعات: يتكوم ميزان المدفوعات من الصادرات والواردات وتدفعها رؤوس الأموال ويتبلور هدف السياسة الاقتصادية في الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات وفي ضرورة تعظيم الصادرات والعائدة منها وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها[2].

ثانيا: السياسة المالية

السياسة المالية هي سياسة تتبعها العديد من الدول للحد من المشاكل والاضطرابات في معاملتها.

1/ مفهوم السياسة المالية:

تتعدد تعاريف السياسة المالية نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: السياسة المالية بالمعنى العام تعني كيفية استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي والافتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية في البلدان النامية[3].

التعريف الثاني: هي استخدام أدوات السياسة المالية العامة من برامج الإنفاق والإرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي والعمالة والاستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة[4].

[1] – سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2005، ص64.

[2] – عبد الحميد قدى، مرجع سابق، ص34.

[3] – مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسيايات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر الأردن، 2007، ص182.

[4] – محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد غرام، المالية العامة والنظام المالي، دار النسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182.

التعريف الثالث: هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإراداتها العامة والتي تنظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف[1].

من خلال ما سبق يمكننا تعريف السياسة المالية على أنها من الوسائل الهامة للدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فالدولة من خلالها تكيف مستويات الإنفاق العام، والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

2/ أهداف السياسة المالية:

للسياسة المالية مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- التأثير على البنية باتجاه زيادة كفاءة الموارد المتاحة، وزيادة حجم الموارد الممكن استخدامها.
- توفي الأولية للأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية للدولة.
- تساهم السياسة المالية بتأثيرها في الدورة الاقتصادية عن طريق تكيف نفقاتها مع الوضع الاقتصادي القائم[2].
- زيادة معدل الاستثمار.
- زيادة فرص العمل.
- تشجيع الاستقرار الاقتصادي.
- مواجهة مشكلة التضخم.
- إعادة توزيع الدخل القومي[3].

[1] – مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990–2004) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص49.

[2] – برقي حسين وآخرون، فعاليات السياسة النقدية المالية في آداء التسويق المالية، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد الثالث/ جانفي 2015، مخبر التنمية المستدامة، الجزائر، ص7–8.

[3] – مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 226– 227– 228.

-زيادة حصة الضريبة.

ثالثا: السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل: عرض النقد أو أسعار الفائدة وتلعب السياسة النقدية دورا في تعجيل التنمية من خلال توفير تكاليف الإئتمان والسيطرة على التضخم والمحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات.

1/ مفهوم السياسة النقدية:

للسياسة النقدية مجموعة من التعاريف نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: السياسة النقدية هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الإئتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الحكومات، فالنقود لا تدير نفسها بنفسها، بل أن تتدخل السلطة النقدية في الدولة لإدارة النقود وتوجيهها لبلوغ الأهداف المرجوة[1].

التعريف الثاني: السياسة النقدية هي العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية[2].

التعريف الثالث: السياسة النقدية هي الإجراءات ذات العلاقة الوطيدة بالنقد والجهاز المصرفي وخاصة منه ما يتعلق بسياسة الإئتمان، وذلك الجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام وبصورة خاصة بالمركز النقدي للدولة، بمعنى السياسة النقدية عبارة عن

[1] – محمد احسن علاوي، كريم بروسة، أثر السياسة النقدية المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد9، 9 ديسمبر 2015، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر، ص33.

[2] – خبابة عبد الله، تطوير نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، المسيلة، الجزائر، 2014، ص84.

مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل[1].

ومن خلال التعاريف السابقة تمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها عبارة عن الوسائل والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية بناء على الأهداف الاقتصادية المسيطرة خلال فترة زمنية معينة.

2/ أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

استقرار الأسعار: تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة في مستوى الأسعار[2].

العمالة الكاملة: تعتبر العمالة المرتفعة هذا أساسا لأي سياسة اقتصادية، وكل الآراء تدعم هذه السياسة، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل المدنية مع السماح لمعدل منخفض من البطالة يتنج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي.

تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي: يعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي ويعتمد تراكم رأس المال إلى حجم الاستثمارات من الدخل الوطني[3].

[1] – برقي حسين، مرجع سابق، ص 09.

[2] – سيرى السامري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر، عمان، 2006، ص 187.

[3] – محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، العدد2، جوان 2012، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، ص469.

المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة: ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكييف سعر إعادة الخصم وبالتالي تقليل حجم الإئتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات.

المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

وسنتناول في هذا المبحث نظرية التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية والتجارة بوصفها آلية للنمو الاقتصادي وكذا مساهمة التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نظرية التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

استنادا إلى النظرية التقليدية في التجارة الخارجية إذا خصصت كل دولة سوف تشارك في المكسب من التجارة مع التوزيع الحالي للثروة من عناصر الإنتاج والتكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية، إن طريقة الميزة النسبية تصف الدول النامية أن عليها أن تستمر في التخصص على نحو أولي في إنتاج وتصدير المواد الخام وأنواع الوقود والمعادن والغذاء إلى الدول المتقدمة مقابل الحصول على منتوجات الصناعة التحويلية.

وهكذا فإن الدول النامية تهاجم نظرية التجارة التقليدية بوصفها ساكنة وغير ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية، إن الدول النامية ترى أن النظرية التقليدية بوصفها تتضمن تكيفا للشروط الموجودة، بينما تتطلب التنمية بالضرورة إلى تغير الشروط الموجودة باختصار فإن نظرية التجارة التقليدية ربما تعظم الرفاه عند نقطة واحدة من الزمن وليس عبر الزمن ونتيجة لذلك فإن الدول النامية تطلب تغيرات في نمط التجارة وإصلاح النظام الاقتصادي الدولي الحالي ليأخذ بنظر الاعتبار حاجاتهم التنموية الخاصة.

إن هذه الانتقادات خطيرة وإن كانت حقيقية فإنها تجعل النظرية التقليدية في التجارة غير ملائمة للعملية الاقتصادية، ولكن النظرية التقليدية في التجارة الخارجية يمكن توسيعها أو تمديدها لإدخال تغيرات في عروض العنصر وفي التكنولوجيا وفي الأذواق خلال أسلوب

المقارن الساكن، وهذا يعني أن نمط تنمية بلد لا يمكن أن يتقرر مرة واحدة ولجميع ولكن يجب أن يعاد حسابه بوصفه شرط تغير أساسي أو من المتوقع أن يتغير عبر الزمن.

والأبعد من هذا فإن المنافع الحركية من الصناعة يمكن أن تدخل نظريا في الحسابات الأهلية للميزة النسبية وكذلك في التغيرات اللاحقة في الميزة النسبية عبر الزمن وهذا ربما تؤشر أن توسع في الإنتاج الصناعي لا يعبر دائما عن الاستعمال الأفضل للموارد النادرة للدول النامية.

والنتيجة فإن النظرية التقليدية في التجارة مع التأهيلات المذكورة أن هي ملائمة البلدان النامية وعملية التنمية، هكذا يشعر عدد كبير من الاقتصاديين الذين رسوا المشكلة[1].

المطلب الثاني: التجارة الخارجية كآلية للنمو

كل من الكلاسيك والكلاسيك الجديد يتفقون على أن التجارة الخارجية هي عامل إيجابي في التنمية الاقتصادية، وفي ضوء النظرية الكلاسيكية لآدم سميث تعتبر التجارة كوسيلة ل:

- نقل المنحنى الإمكانية للدولة صعودا نحو الأعلى فالتجارة توفر الفرصة للتخصص وتقسيم العمل.
- تمكين الدول نت الاستخدام الكامل للمصادر المتوفرة، فالتجارة تخلق الطلب على المصادر التي هي (بدون تجارة) تبقى مستعملة في الاقتصاد الوطني.
- إن نظرية الكلاسيك والكلاسيك الجدد حول العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي تطورت بمرور الزمن وأصبحت تسمى "النماذج العاملة للنمو المشتق نت التصدير" وهي تعني وجود عدة فوائد فير مباشرة من التجارة تصب في مصلحة النمو الاقتصادي هي يؤكد على تأثير الصادرات على النمو بدلا من التركيز على الحجم الكبير للاستيرادات الرخيصة.
- ويمكن إيجاز الفوائد الرئيسية لتأثير الصادرات المؤيدة للنمو في النقاط التالية:

[1] – محمد صالح تركي القريشي، علم الاقتصاد التنمية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 237–239.

- التجارة توسع مديات السوق، حيث تشجع المبدعين على الابتكار لتحقيق أفضل استخدام للماكنة وتسهيل التخصص وتقسيم العمل.
- التجارة تحفز المنافسة الدولية، فهي تدفع المغامرين للبحث عن وسائل لخفض التكاليف وهي أيضا من الطرق الأكثر فاعلية في إبعاد الاحتكارات الغير كفؤة عن العمل.
- التجارة تزيد الدخل الحقيقي، هذه الزيادة تأتي من المستويات المرتفعة لتوفير الاستثمار.
- التجارة هي ذات تأثير تعليمي هام، حيث تنقل المهارات والتكنولوجيا من بلد إلى آخر كذلك تحلق حاجات وأذواق جديدة للمستهلكين تدفع المستهلك للعمل الشاق.

وعندما جاء اقتصاديون التنمية الأوائل لدراسة أثر التجارة على الدول النامية، بدأوا يشكون في تطبيق هذه الآثار وبمعنى آخر لم يدعم هؤلاء الاقتصاديون فرضية التجارة كمحرك للنمو، هم كانوا ينظرون إلى تجربة الدول النامية الحالية باعتبارها منتج أولي ينتجون ويصدرون المواد الغذائية والمواد الخام إلى الدول الغنية، وهم يرون رغم أن التجارة تمت بشكل كبير في الدول النامية على مدى فترات طويلة، إلا أن امتداد تأثيرها للاقتصاد المحلي كان محدود جدا، إن أسباب فشل المحرك كانت معقدة ولكنها تتمحور حول النقاط التالية:

- المؤشر التجاري للسلع الأولية قياسا بالسلع المضبعة أصابع التشويه، وذلك بسبب ضعف المرونة الطلب للدخل على السلع الأولية مقارنة بالسلع المصنعة.
- قيام الأجانب من مالكي المراث وحقوق التعدين بنقل أرباحهم إلى المساهمين في الخارج وهذا شكل تسرب للدخل نحو الخارج.
- أساليب الإنتاج المستخدمة من جانب مالكي المشاريع الأجنبية لم تكن منسجمة مع طبيعة الموارد في البلدان الفقيرة التي تتميز بوفرة العمالة وندرة رأس المال.

المطلب الثالث: مساهمة التجارة الخارجية التنمية الاقتصادية

التجارة الخارجية بوجه عام لا يمكن التوقع أن تكون محرك النمو إلا أنه لا يزال الكثير نت الطرق بالإضافة إلى المكاسب الساكنة من المزايا النسبية التي من خلالها يمكن للتجارة

الدولية أن تساهم في التنمية الاقتصادية، وقد أشار "haberle" ضمن آخرين إلى الآثار المقيدة الآتية التي يمكن أن تكون للتجارة الدولية على التنمية الاقتصادية:

- إن التجارة الدولية من الممكن أن تقوم إلى استخدام كامل الموارد المحلية غير الموظفة، فإنه من خلال التجارة الدولية النامية يمكنها أن تنتقل من وضع إنتاج غير كفئ داخل منحنى الإنتاج من موارد غير مشغلة بسبب طلب داخلي غير كاف إلى وضع إنتاج على منحنى إمكانية الإنتاج مع التجارة الخارجية.
- إن توسع حجم السوق نتيجة التجارة الخارجية من الممكن أن يتم معه تطبيق تقسيم العمل، اقتصاديات الحجم وهذا بوجه خاص هام ويتم فعلا تطبيقه في إنتاج المصنوعات الحقيقية في مثل هذه الوحدات الاقتصادية الصغيرة مثل تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة.
- إن التجارة الدولية إلى أفكار تكنولوجيا جديدة ومهارات أخرى.
- التجارة الدولية تستميل وتسهل تدفق رؤوس الأموال الدولية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.
- وفي حالة الاستثمارات المباشرة الأجنبية والتي تحتفظ فيها المنشأة الأجنبية بالإشراف على استثماراتهم، فإن رأس المال الأجنبي عادة ما يكون مصحوبا بعمالة ماهرة لتشغيله.
- وفي الكثير من الدول النامية الكبيرة مثل البرازيل والهند فإن استراد منتجات صناعية جديدة قد استمالت الطلب المحلي لإنتاج كفئ لهذه المنتجات.
- التجارة الدولية تعتبر سلاحا ممتازا ضد الاحتكار عندما يسمح لها بذلك لأنها تستميل كفاءة أكبر بواسطة المنتجين المحليين لمواجهة المنافسة الأجنبية، وهذا يكون مهما على وجه الخصوص ولجعل تكاليف وأسعار المنتجات الوسيطة أو شبه تامة الصنع والتي تستخدم في الإنتاج لمنتجات أخرى منخفضة وعلى أية حال فإن الدول النامية يمكنها أن تفرض المتاجرة لو أنها لم تكسب شيئا أو أنها ستخسر، فإنه من المفترض أن تكسب من التجارة حقيقة فإن هناك درجة كبيرة من عدم الرضا وتيرات لطلب الوضع الصحيح

ولكن لا يجب أن يفسر ذلك على أنه يعني أن التجارة ضارة، ومن الممكن أن نجد حالات تكون فيها التجارة الخارجية هي المتوسط، قد عاقت التنمية الاقتصادية، وعلى أية حال وفي أغلب الأحيان فإنه يمكن التوقع أن التجارة الخارجية تقدم مساعدات قيمة إلى خطوات التنمية[1].

إن شكل التجارة العالمية الذي فيه تنتج الدول الفقيرة السلع الأولية والدول المتطورة السلع الصناعية، وإن أي انتقادات توجه التجارة كمحرك للنمو يجب لأن تقوم على أسس مختلفة.

يرى biede أن هناك تغيرات دراماتيكية حدثت في صادرات الدول النامية، فلو جرى استبعاد صادرات البترول فإن السلع المصنعة تشكل حوالي بأكثر من نصف قيمة صادرات الدول النامية، حصة السلع الأولية هي الآن 50% وفي طريقها للهبوط أكثر، أما الدول النامية التي تبلغ حصة الصادرات السلع الأولية 80% من إجمالي الصادرات هي متغيرة الحجم نسبيا وسكانها لا يتجاوزون ثلث سكان دول العالم النامي، هذه الدول ترتكز بكثافة في إفريقيا، ولهذا السبب فإن التشكيك العام بالتجارة وفق الأساس السابق أصبح غير ملائم فدول جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ذات التصدير متوازن تضم كلا النوعين من الصادرات الأولية والمصنعة.

وأخيرا لابد من ملاحظة أن فريضة "محرك النمو" لم تطبق أبدا في دول مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، فعندما نعامل الإحصائيون والاقتصاديون التطبيقيون مع الدليل استنتجوا أن ظروف العرض الداخلي وليس الطلب الخارجي هي المسؤولة عن زيادة الدخل الفردي، وحتى كندا حينما كان إنتاج القمح سببا في التنمية المكثفة بين الأعوام 1890-1911 إلا أن المؤرخون الاقتصاديون لم ينسبوا أكثر من خمس الزيادة في الدخل القومي إلى نشاطات قطاع التصدير ولهذا فإن فرضية محرك النمو لم تكن متماسكة كنا يدعي الكلاسيك والكلاسيك

[1] – ساني خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 674-675.

الجدد، ذلك لا يعني تجاهل أهمية الآداء التجاري، ميزان المدفوعات الملائم يعتبر ضروريا للتنمية الاقتصادية ولكنه لا يضمن التقدم المادي في غياب الديناميكية الداخلية[1]

[1] – بريرة انجهام، الاقتصاد والتنمية، ترجمة حاتم حميد محسن، ط1، دار كيون، سوريا، 2010، ص 286–290.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لتطور التجارة الخارجية، فإن أهم ما يمكن استنتاجه، ان معظم المدارس الاقتصادية حاولت إعطاء تفسير واضح للتجارة الخارجية، وذلك باختلاف شقيها الكلاسيكي والحديث، والتي جاءت لتدعيم التخصص والتقسيم للعمل، وهذا دفاعاً عن مصالح شعوبها.

1 – استخلصنا من خلال نظريات التجارة الخارجية أن المفكرين الاقتصاديين بحثوا عن تعظيم الربح على حساب اقتصاديات الدول النامية.

2 – فقد انقسم أصحاب هذه النظريات إلى فريقين مختلفين فيما يخص موقفهم المتعلق بالسياسات التجارية .

إن التنمية الاقتصادية هي سياسة اقتصادية طويلة لتحقيق النمو الاقتصادي لتقدم الدول، فالتنمية تطلب جهدا متواصلا لتحقيق أهدافها.

وأخيراً استنتجنا أن هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فبالنسبة للصادرات، فهي تساعد على التغلب على الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها الدول النامية في كل من الميزان التجاري والمدفوعات وكذلك تساعد في تحسين القدرات الانتاجية للدول، بالنسبة للواردات فإنها توصف بأداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة في البلدان النامية، من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية.

الفصل الثاني:

ميزان المدفوعات وتطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة

(2015- 2019م)

تمهيد:

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف علة وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه، وحيث أن المعاملات وكذا جميع التدفقات المالية لبد ما مع العالم الخارجي يجسدها ميزان المدفوعات فهو يعتبر اللبنة الأساسية التي يقام عليها أي تحليل للوضع الخارجي الاقتصادي، بحيث يعد ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد ما، فميزان المدفوعات الجزائري مسته عدة اختلالات جعلت الدول تبذل جهود لإعادة توازنها الخارجي، ومن ثم تصحيح مسارها الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق على مبحثين هما:

المبحث الأول: ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: واقع الصادرات في الجزائر خارج المحروقات

المبحث الأول: ميزان المدفوعات

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات بعد تسويتها وذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف، وتقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر البلدان الأخرى خلال سنة فترصد كافة الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى العالم الخارجي، وهذه العناصر كلها يتألف منها ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم ومكونات ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وذلك من خلال البيانات الموجودة داخله دلالتها الخاصة والتي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات كما يسمح السلطات العامة بمعرفة وتحليل وضعية الاقتصاد الوطني[1]، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية[2]، وبالتالي لا يسعنا إلا أن نتحدث عن بعض المفاهيم الواردة عن ميزان المدفوعات إضافة إلى أهميته الاقتصادية.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات

أ- تعريف ميزان المدفوعات: يعرف يمزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة[3]، كما يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي.

---

[1] – السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 200.

[2] – سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف، وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 70.

[3] – حورية بن طرية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي رابح، ورقلة، 2016– 2017، ص 03.

وعليه نستخلص أن ميزان المدفوعات لأية دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[1].

ب- مكونات ميزان المدفوعات:

ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين أساسيين عموديا وأفقيا[2]:

1-عموديا: سنقسم بدوره إلى قسمين:

- الجانب الدائن: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول العملة الأجنبية، أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن.
- الجانب المدين: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى، أي أن الواردات وكل ما من شأنه خروج العملة الأجنبية من الدولة على الدولة الأخرى يقيد في الجانب المدين.

2-**أفقيا:** أما أفقيا فهناك العديد من التقسيمات إلا أن الأكثر اتفاقا هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام وهي كالآتي:

2-1- الحساب الجاري: يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين هما، الميزان التجاري، وميزان الخدمات[3]:

2-1-1- الميزان التجاري: ويتعلق الأمر هنا بتجارة السلع أي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة محل الحساب، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة، أي صادرات وواردات اللسع وتسجل

[1] – موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص 15.

[2] – الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991، ص 84.

[3] – السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 231.

فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري، أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي.

2-1-2- ميزان الخدمات: حيث تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية، ويسمى بحساب أو ميزان المعاملات غير المنظورة، ويسجل فيه صادرات وواردات الخدمات، وتسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن، ومن أمثلة واردات الخدمات مدفوعات لشركات النقل والملاحقة الأجنبية ومدفوعات المواطنين لبلاد أجنبية لأغراض التعليم أو البعثات الدبلوماسية ومدفوعات الفوائد على القروض الأجنبية وأرباح الاستثمارات الأجنبية في الداخل[1].

2-2- حساب رأس المال:[2]

في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنة والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر والتي تقسم إلى نوعين:

2-2-1- تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل: ويقصد بها تركات رأس المال من البلد إلى الخارج والعكس لمدة تزيد عن سنة مثل الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها، وتسجل القروض الوطنية للخارج والاستثمار الوطني في الخارج وأقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين من حساب رأس المال حيث يترتب عليها مدفوعات للخارج.

2-2-2- تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل: ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أي لمدة تقل عن سنة، وتقيد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج في الجانب المدين أما تحركات رؤوس الأموال للداخل في الجانب الدائن.

2-2-3- حساب التسوية: يتعلق هذا الحساب بها في الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة، ويتكون هذا الحساب من العناصر التالية:[1]

---

[1] – السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 232.

[2] – فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوارق للنشر، مصر، 2001، ص 242.

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.
- الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية.
- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزينة الأجنبية.
- موارد صندوق النقد الدولي.

2-3- حساب السهو والخطأ:[2]

ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة محاسبية كون كل معاملة تكون قد سجلت نظريا مرتين، وعليه فإن المجموع الكلي يكون متساويا ولكن قد يحدث وإن يكون المجموع الدائن لا يساوي المدين نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

توجد عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها:[3]

1-التضخم:

إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية فتنخفض الصادرات وترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

2-**معدل نمو الناتج المحلي:**

تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات.

3-**الاختلاف في أسعار الفائدة:**

[1] – السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 234.

[2] – كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الدولية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 298.

[3] – بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 64.

إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثر على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال وذلك لأن المراكز العالمية المالية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

4-سعر الصرف:

يؤدي ارتفاع للقيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتجعل أسعار الواردات الأكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

باعتبار ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية فإنه من الضروري توازن جانبه في آخر كل فترة ولكن هذه المساواة لا تحدث في كثير من الأحيان ليظهر ما يعرف بالاختلال في ميزان المدفوعات.

أولا: التوازن في ميزان المدفوعات

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي خال من الأحوال والتوازن الاقتصادي والذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقيق التوازن المحاسبي[1]، ولتوازن ميزان المدفوعات نوعين هما كالآتي:

1-**التوازن المحاسبي:** ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية وميزان المدفوعات يكون متوازنا من الناحية الحسابية لأنه طريقة وتسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج، هذا يعني أن كل معاملة يكون

1

فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين أي تنشأ حقوق لطرف (أي دائنيه) ومستحقات على الطرف (أي مديونيته)[1].

2-**التوازن الاقتصادي:** إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع البنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحساب الحسابي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن إذا نعادل القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان.

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات

1-**مفهوم الاختلال:** الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في ميزان المدفوعات[2]، وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعات ومقبوضات الخارجية المعاملات المستقلة في الميزان.

2-**أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات:**

توجد عدة أنواع من الاختلالات لميزان المدفوعات والتي تختلف باختلاف أسباب حدوثها فقد يكون الاختلال ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب باختلاف الدول والظروف المحيطة بها ومن بين أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات نذكر ما يلي:[3]

2-1- الاختلال المؤقت: وهو الاختلال الناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل ولن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها، ويزول بزوال الأسباب المؤدية ولحدوثه ولا يمثل

[1] - حورية بن طربة، مرجع سابق، ص 6.

[2] - حورية بن طربة، مرجع سابق، ص 7.

[3] حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2015/2014، ص 42.

مشكل كبير في المستقبل ولا يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه لأنه لا يمس البنية الاقتصادية ومن أهم الأنواع المدرجة نجد: الاختلال الموسمي، الاختلال العارض.

2-2- الاختلال الدائم[1]: هو الاختلال الذي يستمر وجوده فترات طويلة، وهو ما يكن أن ينطبق على الاختلال الموجود في الدول النامية، أي الاختلال المرتبط بالبنية الاقتصادية أو الهيكل الاقتصادي، ويتطلب مكافحة إجراءات صعبة التحقيق، وتظهر نتائجها في المدى الطويل ويظهر هذا الاختلال نتيجة عامل واحد أو أكثر من العوامل التالية:

- التغيرات الدائمة في ظروف العرض والطلب الدولين على منتجات ما.
- هذه الظروف تؤدي إلى تراجع الطلب على صادراتها.
- قد يعود إلى التغير المستمر في أذواق المستهلكين الأجانب.
- انخفاض مستويات الإنتاج والقدرة التنافسية في دائرة الأسواق الدولية مع إضافة تأثير مركز الدائنة والمديونية لهذه الدول.

ومن أهم الأنواع المدرجة في الاختلال الدائم نجد الاختلال الهيكلي، الاختلال الدوري.

المبحث الثاني: واقع الصادرات في الجزائر خارج المحروقات 2015- 2019

المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2015- 2019)

أخذت عملية تنمية الصادرات غير النفطية صبغة العمل الاستراتيجي، منذ سنة 2015 في إطار الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية باعتباره أحد الجوانب المعنية بالإصلاح، ومن هذا المنطق وبغية الوقوف على نتائج استراتيجية تنمية الصادرات التي اتبعتها الجزائر، وجب القيام بمقارنة تطور الصادرات غير النفطية في الفترة التي سبقت اتخاذ إجراءات تنمية الصادرات، والفترة التي تلتها من خلال دراسة الاتجاه العام للصادرات، ثم استظهار المؤشرات التي لها دلالة في قياس تطور الصادرات غير النفطية خلال هذه الفترة تذبذبا

[1] – فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 263.

ملحوظا تراوح بين النمو والانخفاض حيث بلغت قيمتها 4000 مليون دينار جزائري سنة 2018 لتراجع بعد ذلك سنة 2019 إلى مبلغ قيمة 3500 مليون دينار جزائري، وفيما يلي جدول يلخص تطور الصادرات غير النفطية للفترة المذكورة، والتي تمثل ما قبل تنفيذ إجراءات تنمية الصادرات:

جدول رقم (01):

2015	2016	2017	2018	2019
0.0281167	0.0350676	0.0505565		

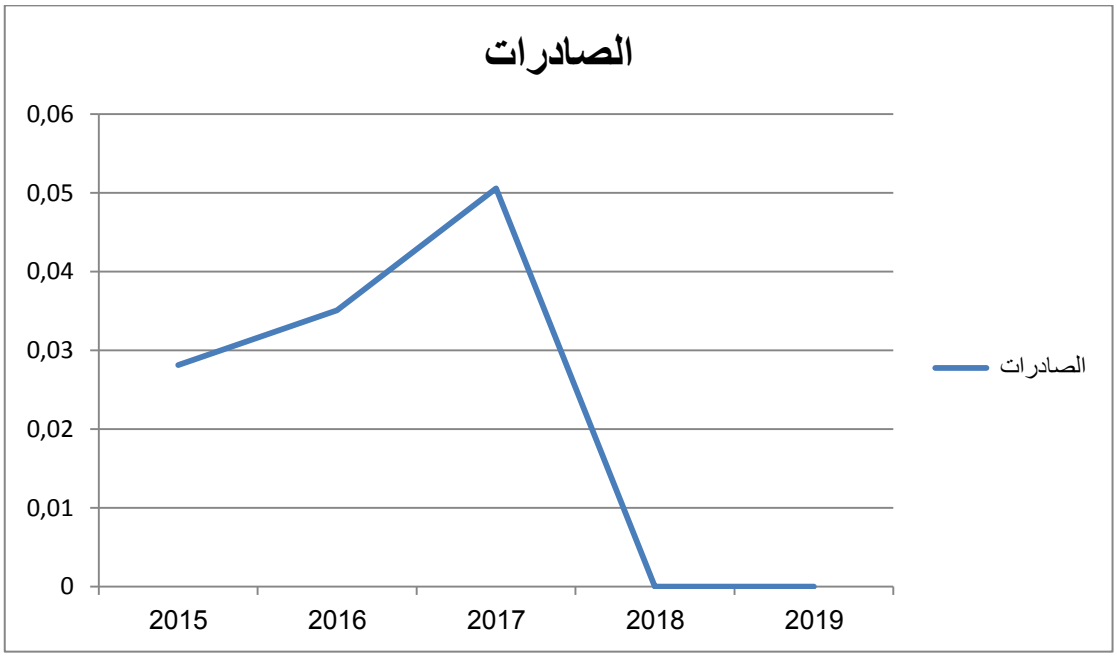

الشكل رقم (01): منحنى يمثل حالة الصادرات في الجزائر (2015-2018)

جدول رقم (02):

2015	2016	2017	2018	2019
34668×10^6	30026×10^6	35191×10^6	41797×10^6	35824×10^6

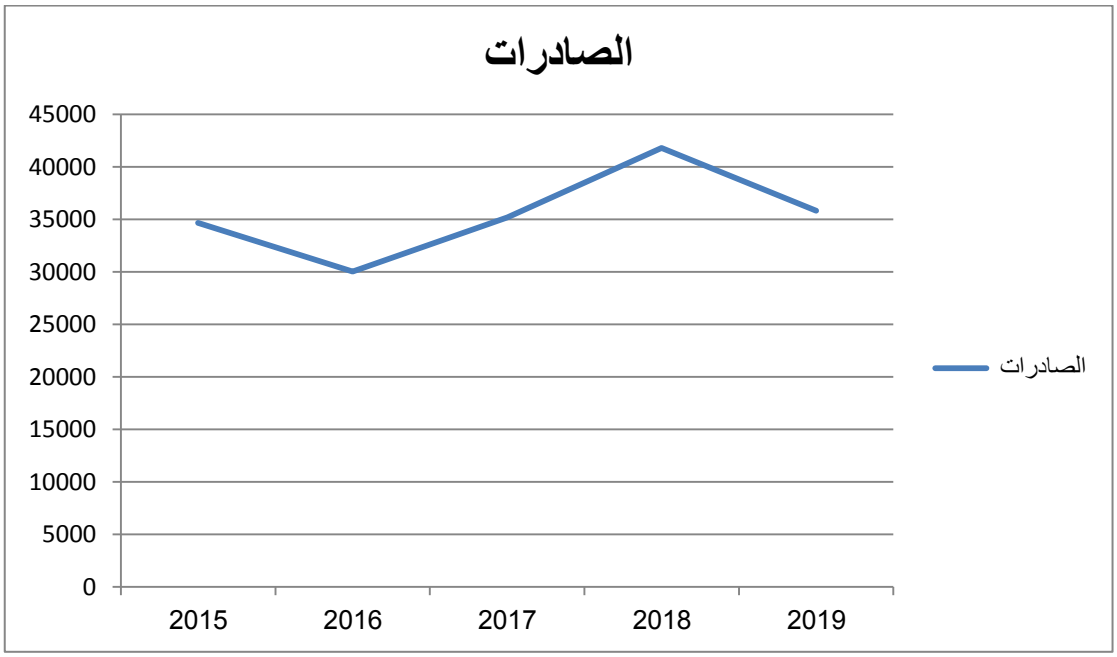

الشكل رقم (02):

المطلب الثاني: تحليل النتائج

تحليل الجدول (1) صادرات الزراعة في الجزائر خارج المحروقات

نلاحظ أن صادرات الزراعة في سنة 2015 إلى سنة 2017 نسبة الصادرات مرتفعة بنسبة 100% ثم تنخفض نسبة كبيرة في سنة 2018 و2019 بنسبة 0% إلى أن تصبح معدومة.

تعليق على الجدول (01): نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر كانت مرتفعة جدا بنسبة 100% ثم تنزل لتصل إلى 0% معدومة تماما[1].

[1] – من إعداد الطالب باعتماد على إحصائيات: بنك الجزائر، مؤشرات الإحصائية الثلاثية 2015- 2016- 2017- 2018- 2019، نقلا عن الموقع الإلكتروني

تحليل الجدول (02): نلاحظ أن في سنة 2015 كانت نسبة 35 مليار دج ثم انخفض بنسبة 5 دج سنة 2016 تصل إلى 300 مليار دينار ثم تتزايد بنسبة 55 دج لتصل إلى 35 مليار دج في سنة 2017 ثم تتصاعد بنسبة 5% سنة 2018 بنسبة 4000 مليار دج ثم ترجع بالانخفاض نسبة 5% لتصل إلى 35 مليار دج، أي أن صادرات الجزائر في تذبذب ما بين 35000 و40000 مليار دج، وخلال هذه الفترة نلاحظ أن الصادرات غير النفطية لم تخرج من الانخفاض الذي يرافقه ارتفاع ضعيف من سنة لأخرى، وبالرغم من وجود مشاكل في النظام السياسي الداخلي ما بين 2018- 2019 كان هناك انخفاض ضعيف وتردي في أوضاع الاقتصادية بسبب الحراك 2019- 2020.

المبحث الثالث: تحليل المؤشرات الاقتصادية للفترة (2010- 2018)

من خلال هذا المبحث سيتم عرض إحصائيات حول المؤشرات الاقتصادية والخارجية وتحليلها والتي تتمثل في وضعية الميزان التجاري، وضعية ميزان المدفوعات، احتياط الصرف الأجنبي وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تحليل تطور ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات من بين أهم المؤثرات التي بإمكانها إعطاء دلالات معبرة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة وعليه فإن القيام بدراسته بين لنا الوضعية التي كانت تمر بها الجزائر ولهذا سنقوم بدراسة أرصدة ميزان المدفوعات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفاترة (2010– 2018).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد ميزان المدفوعات	15.58	20.14	26.44	0.133	–	–	–	–	10.42
الفرق	–	4.56	6.3	–	–	–	1.506	4.269	11.342

مصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- أوكيل حميدة، دور الموارد العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقدرة، بومرداس، 2015، ص 243.
- الديوان الوطني للإحصائيات نتائج 2016– 2014، نشرة 2017 ص 70.
- التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نشرة، 2017، ص 55.
- بنك الجزائر، مديرية العامة للجمارك، ص 153.
- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018 نشرة، 2018، ص 10.

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متداولة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل، ولذلك فمن المهم لكل دولة دائنة أو مدينة أو تعرف حقوقها والتزاماتها ومن هنا كان عليها أن تعد سجلا وافيا تدون فيه ما لها من حقوق، وما عليها من إلتزامات، هذا السجل عرف باسم ميزان المدفوعات وهو ذلك السجل الذي يتضمن كل المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في دول العالم.

الشكل رقم (35) : منحنى يمثل حالة تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة (2010-2018).

يتضح من الشكل أعلاه أن ميزان المدفوعات تميز برصيد موجب من سنة 2010 إلى سنة 2018، إلا أنه رغم الرصيد الموجب إلا أنه متذبذب حيث نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل فرائض مهمة خلال السنوات 2010، 2011، 2012 بمعدلات 15.58%، 20.14%، 26.44% على التوالي وهذا راجع إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وبعدما انخفض هذا الفائض سنة 2013 بنسبة 0.19% أي بمقدار (26.307) وفي سنة 2014 كان ميزان المدفوعات عجز -5.88 ثم دخلت الجزائر في حالة عجز في رصيد ميزانها المدفوعات خلال سنوات 2014، 2015، 2016، 2017 بمعدلات 5.881-، 27.537-، 26.031-، 21.762- على التوالي وظل رصيد ميزان المدفوعات في حالة عجز حيث سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال سنة 2018 عجزا قدره 10.42 مليار دولار مقابل 11.342 مليار دولار خلال سنة 2017 تفسر هذه الوضعية أساسا بتراجع

في عجز الحساب الجاري بدرجة أقل، وارتفاع في فائض حساب رأس المال والعمليات المالية في سنة 2017، حيث بلغ هذا العجز 21.76 مليار دولار.

المطلب الثاني: تحليل تطور ميزان المدفوعات

هو عبارة عن معاملات التجارة التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي ويعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات في كل من الصادرات والواردات، والجدول التالي يوضح ذلك خلال الفترة 2010- 2018.

الجدول رقم (04) تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010- 2018).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد الميزان التجاري	12.15	19.17	25.97	9.88	0.45	-18.08	-20.12	-14.41	-4.98
الفرق		7.55	6.27	-16.09	-9.42	-18.54	2.04	5.71	9.43

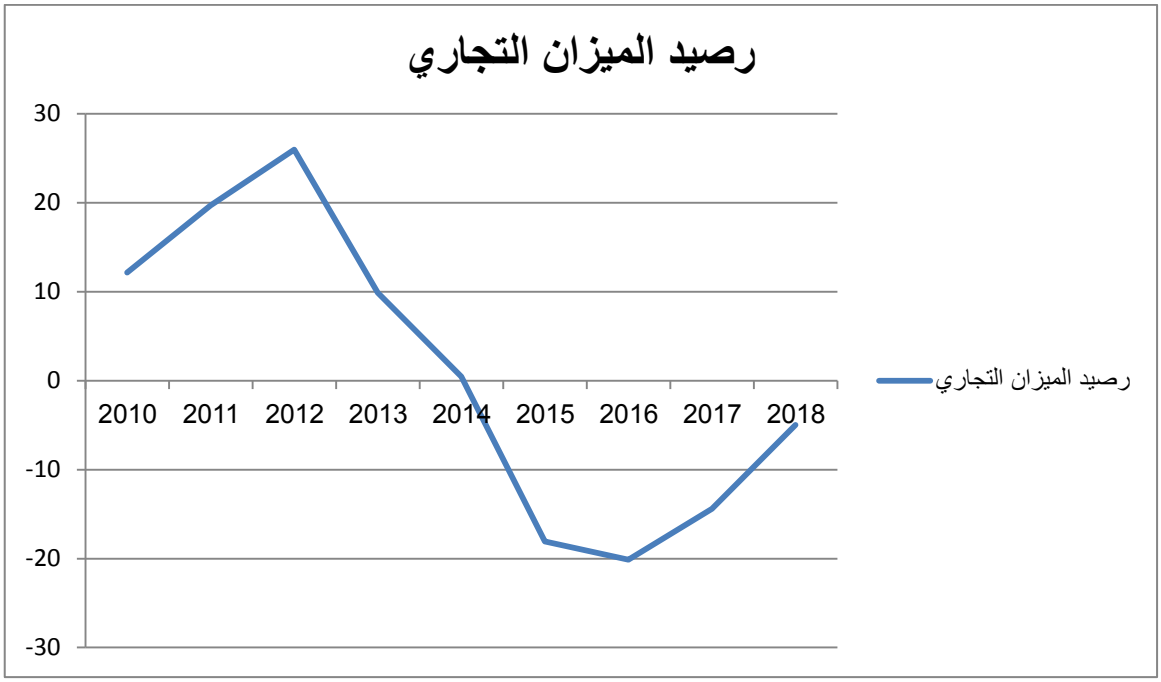

الشكل رقم (04): منحنى يمثل رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2018)

كان الميزان التجاري سنة 2010 في حالة فائض يقدر ب12.15 مليار دولار أمريكي أما في سنة 2011 تطور الميزان التجاري وحقق فائض بأزيد من 19.70 مليار دولار مقابل 12.15 مليار دولار في سنة 2010 أي بارتفاع قدره 7.55% ويرجع ذلك لتحسن التجارة الخارجية في سنة 2011 وذلك بارتفاع صادرات المحروقات حيث انعكس التوجه الإيجابي للصادرات ويحقق كذلك في سنة 2012 فائض تجاريا قدره 25.97 مليار دولار، وهذا الارتفاع في الفائض التجاري يرجع إلى الاستقرار النسبي لتدفق الواردات والصادرات أي بزيادة 6.27% وفي سنة 2013 فقد حقق الميزان التجاري انخفاض طفيف بنسبة 9.88 مليار دولار مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات أما في سنة 2014 حدث أمر غير متوقع وهو انخفاض أو عجز في الميزان التجاري بقيمة 0.45 مليار دولار مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات عن ما كانت عليه في السنوات السابقة، ثم دخل الميزان التجاري في حالة عجز خلال سنة 2016 و2017 بنسبة 20.12-، و14.41- على التوالي، وأدى الانخفاض في الواردات وخاصة الارتفاع في إيرادات الصادرات إلى انخفاض واضح في عجز رصيد الميزان التجاري الذي بلغ 4.98- مليار دولار سنة 2018 بمقدار 14.41- مليار دولار سنة 2017 والذي انخفض بمقابل 9.43 مليار دولار.

المطلب الثالث: تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواط كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010- 2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تطور الاستثمار الأجنبي	3.48	2.04	1.54	1.95	1.52	-0.68	1.58	1.2

الفرق		-1.43	-0.5	0.41	-0.42	-2.21	2.27	-0.38

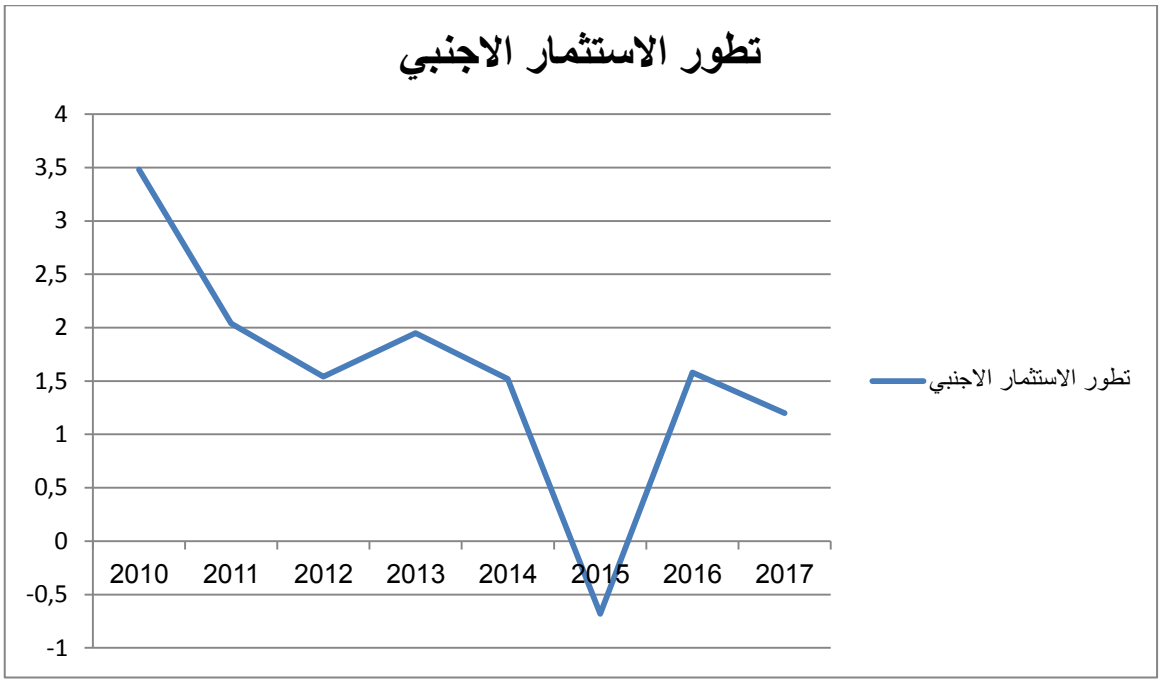

الشكل رقم (05): منحنى يمثل حالة تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر (2010-2017)

نلاحظ من خلال الشكل أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر ضعيفة وبعيدة عن المستويات المسجلة في سنة 2010 و2011 حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية 3.48 و2.04 مليار دولار على التوالي، ثن انخفضت في سنة 2012 بمقدار 0.5 مقابل 1.54 مليار دولار وحققت ارتفاعا وانخفاضا طفيف سنة 2013 و2014 بمقدار 1.95 و1.52 على التوالي ثم دخلت الاستثمارات الأجنبية في حالة عجز سنة 2015 بمقدار 0.38- ويتضح ذلك أن تأثر قطاع الطاقة والمحروقات يؤثر إجمالا عن حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ويجعل الجزائر وجهة ثانوية لنشاط الشركات الدولية وتعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعا البيوقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار المرهق حيث عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة

باتجاه الجزائر تقلبات كبيرة، ولكن الملاحظ أن قطاع الطاقة شكل أحد أهم المصادر خلال السنوات الماضية إلا أن دخول القطاع في أزمة وغياب البدائل جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتسع وتظل الجزائر من بين أقل البلدان وعلى رأسها سونطراك تمثل أكبر نشاط للاستثمارات الأجنبية في الخارج.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري عدة تطورات خلال فترة الدراسة 2015- 2019م، حيث أن ميزان المدفوعات عاد إلى التوازن ليحقق نتائج جيدة على مستوى موازين الحساب الجاري وذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة، والتي بدورها مست كل قطاعات الاقتصاد الجزائري، بحيث كان لها الأثر الواضح على ميزان المدفوعات الجزائري.

خاتمة

خاتمة:

تمثل التجارة الخارجية دورا هاما ومحوريا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، وبصورة عامة تتسم التجارة الخارجية بالضالة، مقارنة بالدول الأخرى حيث تشير الدراسة لواقع التجارة الخارجية الجزائرية لضرورة العمل على زيادة وتطورات التجارة إلى المستويات المطلوبة.

ويرى العديد من الاقتصاديين أن التنمية التجارية الخارجية الجزائرية مطلب اقتصادي ملح، إذا ما أرادت الجزائر النهوض باقتصادها، والرفع من مستوياته، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، إضافة إلى أن التجارة الخارجية تواجه العديد من المشاكل والصعوبات التي تحول دون تطويرها لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك لمجموعة من الصعوبات، من بينها اختلالات خارجية وأخرى محلية مقترنة بضعف القاعدة الإنتاجية التي تحمل درجة اعتمادية واسعة على الخارج وغيرها ومن دون شك يؤثر على قطاعات الاقتصاد الجزائري، لذا وجب التغلب على هذه الصعوبات وترشيد المقومات التي تملكها، ولتفصيل التجارة الخارجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

النتائج:

- إن التجارة الخارجية هي وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- إن التجارة الخارجية لها من الإيجابيات الكثيرة كما لها من السلبيات على التنمية.
- قامت الجزائر بجهود عديدة لزيادة معدلات التجارة الخارجية، وعلى الرغم زيادة حجمها ونموها إلا أن نسبها من التجارة بقيت متواضعة.
- النقائص العديدة في المناخ الاقتصادي الجزائري جعلها لا تحوز على الكثير من الاستثمارات وهو ما قلل من أهمية الأثر الذي تركته التجارة الخارجية على سيرورة التنمية الاقتصادية في ضوء النتائج السابقة هناك بعض الاقتراحات من أجل تفعيل التجارة الخارجية الجزائرية تتمثل في:

1-على الجزائر الإسراع في تهيئة المناخ المناسب لزيادة حجم التجارة الخارجية.

2-العمل على إيجاد نوع من التخصيص وتقسيم العمل يساعد على خلق وتنشيط التجارة الخارجية، كما يضمن إنتاج بأسعار تنافسية قادرة على المنافسة الخارجية في الأسواق الخارجية.

3-تطوير وتحسين كفاءة التجارة الزراعية عن طريق تنمية وتطوير البنى التحتية الضرورية لقيام وتوسيع نطاق التبادل التجاري.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / المراجع:

1. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، ديوان دار النشر، الجيزا، مصر، 2014.
2. بريرة إنجهام، الاقتصاد والتنمية، ترجمة: حاتم حميد محسن، الطبعة الأولى، كبوان، سوريا، 2010.
3. بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.
4. جودت عبد الحق، الاقتصاد الدولي من المزايا البيئية إلى التبادل المتكافئ، دار النهضة العربية، طبعة 4، مصر، 1992.
5. جون هيدسون وآخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: عبد الله منصور، محمد عبد الصبور، محمد علي، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987.
6. رشاد العصار، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
7. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005م.
8. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي، الجزء الاول، الدار المصرية الانسانية، القاهرة، 2005م.
9. سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار البازوري للنشر والتوزيع عمان، الاردن، 2011م.
10. السيد محمد أحمد السرابتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
11. شريف علي، النصوص التجارية الدولية، الاسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2011م.

12. شوقي احمد دنيا، التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والوصفي)، جامعة الازهر، القاهرة، 2002م.
13. عبد الحميد قدي، مخدل للسياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م.
14. علي حاتم القريشي، إقتصاديات التنمية، مطبعة حوض الفرات، النجف الاشرف، ط1، بغداد، العراق، 2017م.
15. الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بني النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991.
16. ففليم حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، مصر، 2001م.
17. فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، صبور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017م.
18. كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الدولية والتمويل الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003م.
19. محمد صالح تركي القريشي، علوم الاقتصاد التنمية، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2010م.
20. مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية النظريات والسياسات والموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، الاردن، 2007م.

ثانيا / المذكرات الجامعية:

21. خالد عبادة، نزال عليمات، إنعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015 .
22. حنان لعروف، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل

شهادة الماجستير، تخصص الماجستير، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، موسم: 2004-2005 .

23. شيننني سمير، التجارة الخارجية، الجزائر في ظل التحولات الراهنة (1989 – 2004)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ولعوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006.

24. سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخاريجة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008م.

25. عابد عبد الكريم عريسي، دور الدولة في الاقتصاد (نظرية تحليلية تاريخية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011م.

26. مليك محمودي، دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012م.

27. بوكونا نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012.

28. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية، في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

29. نصر الدين قربي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014م.

30. جورية بن طرية، دراسة تحليلية لميزان مدفوعات الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تدارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، موسم 2016-2017.

ثالثا/ المجلات والدوريات:

31. محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، العدد2، المركز الجامعي، تمنراست، الجزائر، جوان 2012م.

32. محمد لحسن علاوي، كريم بروشة، أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 9، 9 سبتمبر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2015م.

رابعاً / الاحصائيات والتقارير:

33. بنك الجزائر، مؤشر الاحصائيات الثلاثية، (2015 –2019).

خامساً / المواقع الإلكترونية:

34. 25-05-1Donees.banquesmondiale.org/html/indicateur/202

تم بحمد الله

الملخص:

من خلال هذه الدراسة حاولنا إبراز سياسة التجارة الخارجية وانعكاسها على الأداء الاقتصادي وذلك لمعرفة الإطار النظري لهذه السياسة ولهذا قد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ليسهل عملية تحليل الإحصائيات، كما اعتمدنا في تحليل هذه الإحصائيات بعض الدراسات السابقة، وكذلك مجموعة من المجلات بالإضافة إلى بنك الجزائر ومواقع إلكترونية مختلفة كموقع الديوان الوطني للإحصائيات، إن دراسة وتحليل الأداء الاقتصادي للفترة 2015- 2019 أوضحت تباين وتدني في أغلب الإحصائيات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، شركات التأمين، النسب المالية، التشخيص المالي، القوائم المالية.

Résumé:

Through this study, we tried to highlight the foreign trade policy and its reflection on the economic performance in order to know the theoretical framework of this policy. This is why we have relied on the descriptive analytical approach to facilitate the process of analyzing statistics. We have also adopted in the analysis of these statistics some previous studies, as well as a group of journals in addition to the Bank of Algeria and websites A different electronic website, such as the National Bureau of Statistics website, the study and analysis of economic performance for the period 2015-2019 showed a variation and a decline in most economic statistics.

Key Words: l'analyse financière, Compagnie d'assurance, des ratios financière, Diagnostic financière, les états financière.